

الشورى في الإسلام

للدكتور/ محمد صالح محبى الدين محمد^(*)

الحمد لله رب العالمين، قيوم السموات والأرضين، مدبر الخلق أجمعين،
والصلاة والسلام على خاتم النبيين، وإمام المرسلين، سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله
وصحابتة أجمعين..

أما بعد فإن موضوع هذا البحث كما هو ظاهر:

الشورى في الإسلام

وهو كما لا يخفى موضوع ضخم، تتعدد جوانبه، وتكثر مناحيه، وتتشعب
قضاياها ومسائله، ويستحق في نظري - أن يعقد له مؤتمر، يدرس هذه الجوانب
المختلفة، ويعقد هذا المؤتمر المقارنة العلمية بين شورى الإسلام وديمقراطية الشرق
والغرب من جهة، وبين شورى الإسلام وديمقراطية العالم الثالث خاصة بلاد
المسلمين من جهة أخرى، ويقدم آخر الأمر لولاية الأمور في بلاد الإسلام خاصة،
ودول العالم عامة الصورة المثلى للشورى التى ينبغى أن تحكم بها الشعوب..
وحيث أن الأمر - أمر الشورى - على هذا النحو من السعة فإنه لم يكن
بوسعى إلا أن أختار أهم عناصر الموضوع لتوجيه اهتمام الإخوة القراء الكرام
إليها، عليها تأثيرهم، فيقومون بدراستها على نحو مفصل عميق، يثرى المكتبة
الإسلامية في جانب السياسة الشرعية .. ومن ثم فقد وقع اختياري - في موضوع
الشورى - على القضايا الرئيسية التالية:

(*) أستاذ التاريخ الإسلامى المشارك في قسم التاريخ كلية الآداب جامعة أم درمان

أولاً:

- * هل الشورى مبدأ أصيل من مبادئ الحكم في الإسلام؟
- * وما مدى حجية النصوص الواردة في الكتاب والسنة على وجوبها؟؟

ثانياً:

- * من هم الذين يتحتم على الحاكم المسلم مشورتهم؟؟ بعبارة أخرى من هم أهل الشورى؟

- * أهل الحل والعقد في مجال السياسة الشرعية لا في مجال علم أصول

الفقه؟؟

ثالثاً:

- * هل يلزم صاحب الولاية الكبرى في الدولة بنتيجة المشاورة التي تنتهي إليها الأغلبية، بعبارة علماء السياسة الشرعية والأحكام السلطانية هل الشورى ملزمة أو معلمة؟؟

رابعاً:

- * ما هو نطاق الشورى؟ أو بعبارة أوضح ما هي الأمور والقضايا والمسائل التي تكون محلاً للشورى؟؟

ونبدأ بالقضية الرئيسية الأولى فنقول:

إن الشورى تعد من أهم مبادئ الحكم في الإسلام، تتجلى هذه الأهمية في عناية القرآن الكريم بها، بورودها فيه في أكثر من موضع صراحة أو ضمناً وتسمية إحدى سور القرآن الكريم بها.

كما يتجلى اهتمام الإسلام بالشورى في عناية السنة النبوية المطهرة بها، تتمثل هذه العناية في أحاديث الرسول الكريم - صلى الله عليه وسلم - العديدة التى حثت على الأخذ بها، هذا من جهة السنة القولية، أما من جهة السنة الفعلية فإن الرسول - صلى الله عليه وسلم - توسع فيها للدرجة التى أدخل في الشورى بعض شؤونه الخاصة وشئون أهله، ناهيك عن الشئون العامة للمسلمين.

والى هذا فإن المراجع والمصادر الإسلامية التى تكتب عن شئون الحكم والسياسة قديماً وحديثاً تكاد تجمع على أهمية الشورى، وعظم شأنها في حياة المسلمين، وتصدرها سائر مبادئ الإسلام السياسية..

هذا عن أصالة الشورى باعتبارها مبدأ من أهم مبادئ الحكم في الإسلام.. أما عن الأدلة التى تنهض برهاناً على حجيتها، ومدى وجوبها على الحاكم المسلم، فنأخذها من آيتين كريمتين جاءتا في كتاب الله عز وجل صراحة، الأولى في سورة آل عمران يقول الله عز وجل مخاطباً نبي الهدى: ﴿فبما رحمة من الله لنت لهم، ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك، فاعف عنهم واستغفر لهم، وشاورهم في الأمر، فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين﴾^(١).

فهذه الآية الكريمة صريحة كل الصراحة في وجوب المشاورة على الحاكم، ويتأكد هذا المعنى حين نتبين أن هذه الآية الكريمة نزلت بعد غزوة أحد التى استشار النبي - صلى الله عليه وسلم - قبلها أصحابه في البقاء في المدينة، أو الخروج منها لملاقاة العدو حتى أنه - صلى الله عليه وسلم - أرسل إلى عبد الله بن أبى بن سلول رأس المنافقين يستشيرهم وما كان يستشيرهم قبل ذلك^(٢). وكان - صلى

(١) سورة آل عمران الآية ١٥٩

(٢) ابن هشام ٦٧/٣، السيرة الحلبية ٢٣١/٢

الله عليه وسلم - يكره الخروج، ولكن أغلب الصحابة خاصة من لم يحضروا بدرأ حملوه على الرغم منه على الخروج، فكانت الهزيمة، وظهر أن رأى الرسول - صلى الله عليه وسلم -، كان هو الأصوب والرأى الذى انتهت إليه المشورة كان خطأ، ومع ذلك أمر الله عز وجل رسوله - صلى الله عليه وسلم - بأن يشاور أهل الشورى، فإذا توصل أهل الشورى أو أغلبهم إلى رأى عزم وتوكل على الله في إنفاذه.

قلنا أن هذه الآية الكريمة صريحة في وجوب مشاورة الحاكم لأهل الشورى، ولقد أخذنا هذا الوجوب من صيغة الأمر التى جاءت في الآية وشاورهم، وذلك لأن علماء الأصول يقولون كما هو معلوم مقتضى الأمر الوجوب، إلا إذا كانت هناك قرينة صارفة عنه، ولا قرينة هنا صارفة عن الوجوب، بل القرائن كلها تؤيد هذا الوجوب وتزكيه، ومن أهمها سنته الفعلية - صلى الله عليه وسلم -، ومنها ما ذكرناه قبل قليل عن غزوة أحد فقد صح عن أبى هريرة - رضى الله عنه - قوله أنه لم يكن أحد أكثر مشورة من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لأصحابه، هذا فضلاً عن صور المشورة الكثيرة التى وقعت منه - صلى الله عليه وسلم - لأصحابه، مما يعد بمثابة التصريح بهذا الوجوب.

أما الآية الثانية التى دلت على وجوب الشورى فقد جاءت في سورة كريمة سميت باسمها، وهى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ، وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ، وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾^(٣) فهذه الآية الكريمة فضلاً عن أنها تجعل الشورى عنصراً رئيسياً من عناصر الشخصية الإيمانية الحقّة كما يقول الشيخ

(٣) سورة الشورى الآية ٣٨

محمود شلتوت^(٤) - يرحمه الله تعالى - دليل آخر على وجوب الشورى على الحاكم، ويظهر وجه الدلالة فيها على الوجوب بوضوح عند تأمل صياغتها اللغوية، فقد جاء وصف أمة الإسلام بالشورى بين أمرين واجبين، بل ركنين من أركان الإسلام وهما الصلاة والزكاة، وسبقت الأمور الثلاثة بأمر أوجب وهو الإيمان أساس حياة المسلم، فالاستجابة لله بالإيمان به، وإطاعة أمره شيء واجب وفرض، وإقامة الصلاة فرض وواجب، وأداء الزكاة فرض وواجب، فكيف لا تكون الشورى التى وقعت بين هذه الواجبات وقرنت بها فرضا وواجبا، خاصة ونحن نعلم من جهة التركيب اللغوى النحوى أن المعطوف يأخذ حكم المعطوف عليه وأن الإعراب أمر أساسى في فهم المعنى وتوجيهه.

لهذا كله كانت الآيه الكريمة المذكورة من أقوى البراهين على وجوب الشورى. ومما سبق عرضه يعلم يقيننا أن المسلمين حاكما ومحكوما مطالبون ديانة، كما هم مطالبون سياسة وتديبرا، بأن يقيموا أمرهم كله على الشورى^(٥).

وبعد هاتين الآيتين الكريمتين الصريحتين في وجوب الشورى، وردت في القرآن الكريم آيات أخرى لها دلالات شورى ضمنية، بل إن بعضها اعتبر أقوى دلالة على وجوب الشورى من هاتين الآيتين، وهى قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٦) فقد رأى الإمام محمد عبده - رحمه الله تعالى - أن هذه الآية أقوى في الدلالة على وجوب الشورى من غيرها، ووجه رأيه هذا بقوله أن هذه الآية - تفرض أن تكون في الناس جماعة متحدون أقوياء يتولون الدعوة إلى الخير، والأمر بالمعروف

(٤) أنظر الإسلام عقيدة وشريعة ص ٣٦٨

(٥) أنظر عبد الكريم الخطيب التفسير القرآنى للقرآن ٦٨/٥

(٦) سورة آل عمران الآية ١٠٤

والنهي عن المنكر، وهو عام في الحكام والمحكومين ولا معروف أعرف من العدل، ولا المنكر أنكر من الظلم^(٧).

ومن الآيات الكريمة ذات الدلالات الشورية ولكنها في نطاق الأسرة لا في مجال السياسة قوله تعالى عن الزوجين اللذين يقع بينهما شقاق ﴿..فإن أرادا فصلا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما..﴾^(٨).

ومن الآيات الكريمة ذات الدلالة الشورية قوله تعالى على لسان موسى - عليه الصلاة والسلام -: ﴿واجعل لى وزيراً من أهلى، هارون أخى، اشدد به أزرى، وأشركه فى أمرى﴾^(٩).

فهذه الآيات الكريمة استشهد بها بعض الفقهاء على أهمية الشورى حتى في أمور النبوة. يقول الماوردى في أحكامه السلطانية (إن الله تعالى إذا حكى عن نبيه موسى - عليه السلام - هذا القول بهذه الآيات، فإننا نفهم منه أنه إذا جاز ذلك في النبوة كان في الإمامة أجوز)^(١٠).

ومن هذه الآيات الكريمة التى قصت أمر الشورى تنويهاً بذكرها، وإعلاء لشأنها قوله عز وجل عن ملكة سبأ: ﴿قالت يا أيها الملؤ افتونى فى أمرى ما كنت قاطعة أمراً حتى تشهدون﴾^(١١).

ففى هذه الآية دليل على أن المشورة تتأكد على الحكام والملوك خاصة فى الملمات والخطوب.

(٧) تفسير المنار ٤/٤٥

(٨) سورة البقرة الآية ٢٣٣

(٩) سورة طه الآيات ٢٩ - ٣٢

(١٠) الأحكام السلطانية ص ٢١

(١١) سورة النمل الآية ٣٢

هذه كلمة موجزة عن ملامح مكانة الشورى في القرآن الكريم، ومدى إيجابه لها على حكام المسلمين. وننتقل الآن إلى السنة المطهرة لنرى منزلة الشورى فيها، باعتبار السنة المطهرة المصدر الثانى للتشريع بعد القرآن الكريم.

ونبدأ بالسنة القولية:

يقول عليه الصلاة والسلام في حديث أخرجه الحاكم في مستدركة عن على ابن أبى طالب - كرم الله وجهه - (لو كنت مستخلفاً أحداً عن غير مشورة لاستخلفت ابن أم عبد)^(١٢).

ويصور عليه الصلاة والسلام مكانة الشورى وأهميتها في سعادة المجتمع المسلم ضمن أمور فيقول في الحديث الذى رواه أبو هريرة رضى الله عنه، وأخرجه الخطيب الحميرى في مشكاة المصابيح (إذا كان أمراؤكم خياركم، وأغنياؤكم سمحاءكم، وأمركم شورى بينكم فظهر الأرض خير لكم من باطنها، وإذا كان أمراؤكم شراركم وأغنياؤكم بخلاءكم، وأموركم إلى نساكم فيطن الأرض خير لكم من ظهرها)^(١٣).

وأخرج الترمذى والدارمى والطبرانى في المعجم الكبير عن أم سلمة أم المؤمنين - رضى الله عنها - قالت: قال - صلى الله عليه وسلم - المستشار مؤتمن^(١٤). فهذا الحديث على قصره حديث جامع بليغ يبين مكانة الشورى البارزة في الإسلام.

(١٢) المستدرک ٣/ ٣١٨

(١٣) ٢/ ٦٩٥

(١٤) راجع سنن الترمذى ٣/ ٢٠٧، وسنن الدارمى ٢/ ٢١٨، والطبرى المعجم.

وأخرج البيهقي في شعب الإيمان عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي
- صلى الله عليه وسلم - قال: (من أراد أمراً فشاور فيه وقضى، هدى لأرشد
الأمر) (١٥).

وأخرج البيهقي أيضاً بسند حسن عن ابن عباس رضى الله عنهما قال: (لما
نزلت ﴿وشاورهم في الأمر﴾ قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (أما إن الله
ورسوله لغنيان عنها، ولكن جعلها الله رحمة لأمتي، فمن استشار منكم لم يعدم
رشداً، ومن تركها لم يعدم غيأ) (١٦).

وأورد الإمام السيوطي في الجامع الصغير عن أنس بن مالك رضى الله
عنه أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: (ما خاب من استشار، ولا ندم
من استشار) (١٧).

وأورد الإمام القرطبي في تفسيره عن سهل الساعدي عن رسول الله -
صلى الله عليه وسلم) أنه قال: (ما شقى قط عبد بمشورة وما سعد باستغناء
رأى) (١٨).

ونقل ابن كثير في تفسيره عن ابن مردويه عن علي رضى الله عنه قال
سئل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن العزم فقال: (مشاروة أهل الرأي، ثم
اتباعهم) (١٩).

هذه الأحاديث التي ذكرناها على سبيل المثال لا الحصر تظهر بجلاء تام

(١٥) الجامع لشعب الإيمان ٢

(١٦) نفس المرجع والصفحة، وانظر السيوطي الدر المنثور ٢/٩٠

(١٧) (١٤٥/٢)

(١٨) تفسير القرطبي ٤/٢٥١

(١٩) ٤٢١/١

مدى عناية الإسلام بأمر الشورى، وتبين أنها ضرورة لازمة ليس في مجال الحياة السياسية للأمة الإسلامية فحسب، بل في سائر شئون الحياة، وهى في مجموعها دليل لا يرقى إليه الشك على وجوب الشورى في المجتمع الإسلامى وبخاصة على الحكام.

هذا نذر يسير كما قلت عن الشورى في السنة القولية، فلننظر الآن كيف طبق الرسول - صلى الله عليه وسلم - مبدأ الشورى في حياته كلها إلى أن لحق بالرفيق الأعلى. ومعلوم عند الأصوليين وعلماء الحديث أن السنة الفعلية أقوى في دلالتها من السنة القولية.

يقول أبو هريرة - رضى الله عنه - فيما أخرجه الترمذى والبيهقى عن كثرة استشارة النبی - صلى الله عليه وسلم - لأصحابه (لم يكن أحد أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله - صلى الله عليه وسلم -)^(٢٠). وصدق أبو هريرة - رضى الله عنه -، وهاكم الدليل:

أولاً: طبق - صلى الله عليه وسلم - مبدأ الشورى في بعض شئونه الخاصة، فعندما ثارت حادثة الإفك المشهورة استشار الناس، فحمد الله وأثنى عليه وقال (ما تشيرون على في قوم يسبون أهلى ما علمت عليهم من سوء قط)، كما أنه استشار على ابن ابى طالب، وأسامة بن زيد - رضى الله عنه - في فراق أهله عائشة أم المؤمنين - رضى الله عنها -^(٢١).

ثانياً: شاور - صلى الله عليه وسلم - أصحابه في الطريقة التى يجمع بها المسلمين للصلاة عند دخول وقتها، وفكر في بوق كبوق اليهود ثم كرهه، وفكر في

(٢٠) سنن الترمذى ٣٧٥/٥، السنن الكبرى للبيهقى ١٠٩/١

(٢١) راجع الإمام البخارى الجامع الصحيح ١٦٣/٨

ناقوس كناقوس النصارى ثم كرهه وعندما أخبره عبد الله بن زيد بن ثعلبة أنه رأى في النوم كيفية الآذان قال - صلى الله عليه وسلم - (إنما الرؤيا حق إن شاء الله) وبعد أن استشار أصحابه قال لصاحب الرؤيا (فقم مع بلال فآلقها عليه، فليؤذن بها، فإنه أئدى)^(٢٢). يقول ابن حجر صاحب فتح البارى في ذلك (مبدأ الآذان كان عن مشورة أوقعها النبى - صلى الله عليه وسلم - بين أصحابه حتى استقر برؤيا بعضهم)^(٢٣).

ثالثاً: شاور - صلى الله عليه وسلم - أصحابه في إنشاء منبر بمسجد المدينة يقوم عليه. أخرج ابن سعد في طبقاته الكبرى عن أبى هريرة - رضى الله عنه - قال: كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يوم الجمعة يخطب إلى جذع في المسجد قائماً، فقال - صلى الله عليه وسلم - (إن القيام قد شق على)، فقال له تميم الدارى أعمل لك منبراً كما رأيت يصنع بالشام؟ فشاور رسول الله - صلى الله عليه وسلم - المسلمين في ذلك فرأوا أن يتخذوه^(٢٤) فاتخذوه.

رابعاً: شاور - صلى الله عليه وسلم - أصحابه في أمور كثيرة تتعلق بغزوة بدر منها الخروج لملاقاة عير أبى سفيان، ومنها ملاقاتة قريش حين تجمعوا في وادى بدر، ومنها تغيير المكان حين أشار عليه الحباب بن المنذر بتغييره، فقد نزل - صلى الله عليه وسلم - عند رأيه قائلاً (لقد أشرت بالرأى)^(٢٥).

خامساً: استشار - صلى الله عليه وسلم - أصحابه في أسرى بدر قائلاً

(٢٢) ابن هشام السيرة ص ٣١٢

(٢٣) الفتح ٢/٢١٩ - ٢٢٢

(٢٤) ج ١/٢٤٩ - ٢٥٠

(٢٥) راجع ذلك كله في ابن هشام السيرة ٢/٨٨، ١٩٢، والامام مسلم الجامع الصحيح

١٢٣/٢، وابن كثير .

(ما ترون في هؤلاء الأسارى)؟ فلما اختلفوا بين قتلهم وأخذ الفدية منهم التزم رأى الجمهور وفيهم الصديق فأخذ الفدية عنهم^(٢٦).

سادساً: شاور أصحابه - صلى الله عليه وسلم - في غزوة أحد عندما جاءت قريش لقتال المسلمين هل يبقون بالمدينة أم يخرجون للقائهم؟ وعمل برأى الأغلبية القاضى بالخروج.

سابعاً: استشار أصحابه - صلى الله عليه وسلم - في غزوة الأحزاب مرتين:

المرّة الأولى: عندما أشار سلمان الفارسي بحفر خندق حول المدينة. فلما وافقه أكثرية الصحابة على رأيه أنفذ - صلى الله عليه وسلم - مشورته.

والمرّة الثانية: عندما عرض على صحابته مصالحة الأحزاب على ثلاث ثمار المدينة ذلك العام، فقال بعض هؤلاء الأصحاب إن كنت أمرت بشئ فامض لأمر الله. فقال - صلى الله عليه وسلم - (لو كنت أمرت بشئ لم أستأمركما، ولكن هذا رأى أعرضه عليكما)، أى أن الموضوع لو كان وحيداً لخرج عن نطاق الشورى، ولكنه لم يكن كذلك. فقالا له - صلى الله عليه وسلم - (فأنا نرى ألا نعطيهم إلا السيف). فقال - صلى الله عليه وسلم - (نعم اذن)^(٢٧).

ثامناً: استشار صحابته - صلى الله عليه وسلم - يوم الحديبية مرتين، ولم يستشروهم أو يقبل مشورتهم مرة، في أمر قبول صيغة معاهدة الهدنة لأن الله أمره بذلك، فهو اذن وحى خارج عن نطاق الشورى.

أما المرتان اللتان استشار فيهما المسلمين فهما:

(٢٦) أنظر صحيح مسلم بشرح النووي ٢٧٦/٦ السهيلي ٢٤٢/٥ - ٢٤٣ وغيرهما.

(٢٧) أنظر ابن كثير البداية والنهاية ١٦٤/٤

أولاً: عندما أخبرته عيونه عن اجتماع قريش لقتال المسلمين، وصدهم عن بيت الله الحرام، فقال آنئذ - صلى الله عليه وسلم -، مخاطباً الصحابة (أشيروا أيها الناس على، أترون أن أميل إلى عيالهم وذرائي هؤلاء الذين يريدون أن يصدونا عن البيت؟^(٢٨)).

ثانياً: شاور أم المؤمنين أم سلمة رضى الله عنها عقب الصلح عندما أمر أصحابه بالنحر والحق، ولم يبق لذلك رجل منهم على الرغم من أنه - صلى الله عليه وسلم - كرر أمره هذا ثلاث مرات. وقد أشارت عليه أم سلمة بقولها: عندما شكى لها ما لقي من الناس (يا نبي الله، أتحب ذلك؟ أخرج ثم لا تكلم أحدا منهم كلمة حتى تنحر بدنك، وتدعو حالقك فيحلقك).

وتكملة الحديث أنه - صلى الله عليه وسلم - استجاب لمشورتها، فلما رأى الصحابة فعله قاموا فنحروا، وجعل بعضهم يحلق بعضا حتى كاد بعضهم يقتل بعضا غما كما يقول ابن الأثير وابن كثير^(٢٩).

ليس بوسعنا في هذا المقام أن نأتى على جميع الوقائع التى أستشار فيها صلى الله عليه وسلم أصحابه ولعل فيما ذكرناه ما يكفى للدلالة على أن السنة المطهرة بقسميها القولى والعملى بعد القرآن الكريم قد أكدت على رأس الدولة في الإسلام وجوب المشاورة في كل ما من شأنه أن يعين المسلمين على تدبير أمورهم، وتحقيق مصالحهم وفق ما يرون في حدود مبادئ الحق والعدل والخير.

على الصحائف السابقة حاولت أن أبين ان الشورى مبدأ أصيل من مبادئ الحكم في الإسلام، وأن النصوص الواردة في الكتاب والسنة بالإضافة إلى السنة

(٢٨) المرجع السابق ١٧٦/٤، وانظر ابن الأثير الكامل ١٣٩/٢.

(٢٩) راجع الكامل في التاريخ ١٣٩/٢، البداية والنهاية ١٣٧/٤.

العملية واضحة الدلالة على وجوبها على حكام المسلمين وأمرائهم أخذاً من وجوبها على سيد الخلق - صلى الله عليه وسلم - في أخرج الأوقات كما رأينا بعد غزوة أحد.

بقى علينا الآن أن نتعرف على هؤلاء الذين يتحتم على الحاكم المسلم مشورتهم، بعبارة أوضح نجيب على هذا السؤال من هم أهل الشورى؟ أهل الحل والعقد في مجال السياسة الشرعية؟؟

لحكمه بينة لم يشر القرآن الكريم إلى جماعة معينة بأنهم أهل الشورى، كما أنه لم يذكر شيئاً عن صفاتهم اللازمة ولا كيفية اختيارهم، ولكن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يوسع المشورة تارة حتى تشمل عدداً كبيراً من المسلمين، ويضيّقها تارة أخرى حتى تقتصر على فرد أو اثنين، ويتوسط بين الأمرين في أغلب الأحيان، حسب الظروف، ومقتضيات الحاجة.

يتحدث الشهيد عبد القادر عودة في عبارة دقيقة عن تطور مفهوم أهل الشورى فيقول (في عهد النبي الكريم - صلى الله عليه وسلم - وعهد الخلفاء الراشدين كان أهل الشورى المقيمين بالمدينة من المهاجرين والأنصار وأشرف الناس، ثم أضيف إليهم الحكام ورؤساء الجيوش في مختلف البلاد الإسلامية، ثم تطور الأمر فأصبح أهل الشورى هم أصحاب الرسول - صلى الله عليه وسلم - وذووا النفوذ والمكانة في كل قطر، وأمراء السرايا والجيوش والحكام الإداريين في كل البلاد الإسلامية)^(٣٠).

ولكننا قد نجد في بعض العبارات الواردة في القرآن الكريم والسنة المطهرة ما يقربنا - في ضوء تفسير المفسرين - من التعرف على أهل الحل والعقد في كل

زمان ومكان.

في موضعين من القرآن الكريم ورد تعبير ﴿أولى الأمر﴾؟ الأول في قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول، وأولى الأمر منكم﴾^(٣١). والثاني في قوله تعالى: ﴿وأذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف اذاعوا به، ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم...﴾^(٣٢).

فقد رأيت جمهرة قدماء المفسرين أن المراد بأولى الأمر «في هذه الآيات أمراء الحق والعدل أو الفقه والعلم أي العلماء، لأن أمرهم ينفذ على الأمراء، وقال بعضهم، بل المراد الصنفان.

وذهب الفخر الرازي إلى أن المراد بأولى الأمر أهل الحل والعقد^(٣٣). وقال شيخ الإسلام ابن تيمية هم الأمراء والعلماء وقال الشيخ عبد الحميد بن باديس (إن العلماء يصدق عليهم أولى الأمر، لأنهم الذين يعينون أمر الله بطرائق العلم المقررة، والأمراء ينفذونه في حمل الناس عليه، لما جعل الله لهم من سلطان. فإذا وجد العلماء دون الإمراء تعطلت الشريعة، وإذا وجد الأمراء دون العلماء ضلوا وأضلوا عن السبيل، ولا يستقيم الحال إلا بوجود الطائفتين، وتعاونهما بطرائق الشورى التي هي أساس الأمر في الإسلام)^(٣٤).

ومن أحسن ما قيل في أهل الشورى والتعريف بهم قول الإمام الشيخ محمد عبده الذي سماهم أهل الحل والعقد من المسلمين، فقد قال في التعريف بهم (هم الأمراء والحكام والعلماء ورؤساء الجند، وسائر الرؤساء والزعماء الذين يرجع إليهم

(٣١) سورة النساء الآية ٥٩

(٣٢) سورة النساء الآية ٨٣

(٣٣) أنظر مفاتيح الغيب ٣/٣٥٧

(٣٤) الدكتور/ عمار الطالبي الشيخ عبد الحميد بن باديس ص ١٤

الناس في الحاجات والمصالح العامة، وإذا اتفقوا على أمر أو حكم وجب أن يطاعوا فيه، بشرط أن يكونوا منا، وألا يخالفوا أمر الله ولا سنة رسوله - صلى الله عليه وسلم -، وأن يكون ما يتفقون عليه من المصالح العامة وهو ما لأولى الأمر سلطة فيه، ووقوف عليه. وأما العبادات وما كان من قبيل الاعتقاد الدينى فلا يتعلق به أمر أهل الحل والعقد، بل يؤخذ من الله ورسوله، وليس لأحد فيه رأى إلا ما يكون في فهمه^(٣٥).

وقد وردت فى كتب الفقهاء، وعلماء السياسة الشرعية تعبيرات مختلفة، تدور كلها حول معنى أهل الشورى، وتعرف بهم، منها أهل الحل والعقد، كما سبق أن ذكرنا، وأهل الاجتهاد، وأهل الاختيار، وأهل الشوكة، وورد في بعض أحاديث الرسول الكريم - صلى الله عليه وسلم - (العرفاء) (ومأ القوم)، ونحو ذلك. وكل هذه المصطلحات نرجح أنها من قبيل ترادف الألفاظ.

بالتأمل في الآراء التى عرضناها - وحرصنا على أن تكون للأقدمين والنسب لم نعرضها - لضيق الوقت - من الأقدمين والمحدثين نستطيع أن ننتهى إلى أن مفهوم أهل الشورى يتسع ليشمل زعماء الأمة من أهل العلم والرأى والخبرة في تدبير الشئون السياسية والاجتماعية وغيرها من جوانب الحياة المختلفة، كما يشمل فقهاء الأمة، والتجار ورؤساء الجند والزراع، ممن عرفوا بنضج الرأى، وعمق الفكر، وثقافة النظر، وكثرة التجارب النافعة، والعلم الضرورى الذى يمكنهم من معرفة أحوال المجتمعات، وإدراك مصالح الأمة، وتقدير ظروفها السياسية، دون أن يشترط فيهم بلوغ درجة الاجتهاد.

وقد ذكر كثير من الفقهاء وعلماء السياسة الشرعية شروطاً لابد من توافرها

(٣٥) تفسير المنار ص ١٨٥ وما بعدها.

كى يكون المسلم صالحاً لعضوية أهل الشورى وأهمها:

الإسلام، والذكورة، فلا يصح أن تكون المرأة عضواً في مجلس الشورى، لقوله تعالى: ﴿الرجال قوامون على النساء﴾^(٣٦). ولقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - (إن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة)^(٣٧).

ومن شروط الأهلية أيضاً العقل البلوغ، وسكنى دار الإسلام، فقد جاء في القرآن الكريم عن الشرط الأخير - والله أعلم بمراحه - ﴿الذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا﴾^(٣٨).

ومن شروط أعضاء مجلس الشورى المعتبرة شرعاً:

العدالة الجامعة لشروطها، وهى درجة من الاستقامة تجعل صاحبها محل الثقة في قوله وصدقه.

ومنها: العلم والمعرفة بالقدر الذى يمكنه من أداء واجبه في تقديم المشورة السديدة لولاة الأمور.

ومنها: الرأى والحكمة وحسن التدبير. ومنها أن يكون محل ثقة الناس، ومنها أن يكون معروفاً بالنصح المخلص الأمين. وفي مقدمة شروط عضو أهل الشورى عند الماوردى أن يكون ذا تقوى ودين.

فكل من تتوفر فيه هذه الشروط يكون أهلاً للشورى، ولم يؤثر عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - - فيما أعلم - ولا عن أصحابه الكرام نظام معين لتأليف هذا المجلس، من حيث العدد، أو طريقة الاختيار بل نقلت لنا كتب السير والمغازى والتاريخ أنماطاً مختلفة لمجالس الشورى في العهد النبوى والخلافة

(٣٦) سورة النساء الآية ٣٤

(٣٧) أخرجه النسائى في سننه.

(٣٨) ج ٢٢٧/٧، وانظر الشعرانى نيل الأوطار ٢٧٣/٨

الراشدة، الأمر الذى يعد ميزة من مزايا الإسلام التى جعلته صالحاً لكل زمان ومكان. ومن هنا يصح لنا أن نقول: إن الأمة الإسلامية تستطيع - وفق ظروفها الزمانية والمكانية - أن تختار الشكل الذى تراه مناسباً لمجلس شوراها، طالما كان المجلس منضبطاً بضوابط الإسلام العامة، مهتدياً في عمله بمقاصد الشريعة وأهدافها.

ثم نسأل - في مستهل محاولتنا معالجة قضية الموضوع الثالث - هل يلزم صاحب الولاية الكبرى في الدولة الإسلامية بنتيجة المشاورة التى تنتهى إليها الأغلبية؟ أم له أن يأخذ برأى الأقلية أو غيرها؟؟

بعبارة علماء السياسة الشرعية والاحكام السلطانية هل الشورى معلمة أو ملزمة؟؟

اختلف الباحثون في جوانب هذا السؤال طرائق قديداً، فرأى فريق أنه لا يجب على الحاكم أن ينفذ ما انتهت إليه الشورى أو أكثريتها، بل هو مخير في قبول رأى الأكثرية أو رفضه وقبول رأى الأقلية أو رأى واحد. وحسب هذا الحاكم أن يشاور أهل الشورى امتثالاً لأمر الله، ثم يمضى بعد ذلك فينفذ ما يراه راجحاً عنده، خالف ذلك رأى أهل الشورى أو وافقه، ويجب على الأمة - مع ذلك - السمع والطاعة ما دام هذا اجتهاده ورأيه بل لا يجوز له في نظر هؤلاء أن يزعم لآرائهم ويرضخ لجهودهم.

ويرون أن الهدف من عملية المشاورة لا يزيد عن تنوير الحاكم وتوضيح الأمر محل الشورى له. وقد استدلوا على هذا المذهب بالقرآن الكريم، والسنة النبوية، وسيرة الخلفاء الراشدين، كما قدموا بعض الأدلة العقلية

فمن الكتاب الكريم قوله تعالى: ﴿فبما رحمة من الله لنت لهم ..﴾

وقد بنى القائلون بهذا الرأى استدلالهم بهذه الآية الكريمة على تفسير الإمام

الطبري لها، فقد نقل الإمام الطبري عن ابن اسحق المتوفى سنة ١٥١ هـ قوله: (فإذا عزمت أى على أمر جأءك منى أو أمر من دينك في جهاد عدوك لا يصلحك ويصلحهم إلا ذلك، فامض على ما أمرت به على خلاف من خالفك وموافقة من وافقك)^(٣٩).

ورتب الطبري على قول ابن إسحق فقال: (فإذا صح عزمك بتثبيتنا إياك، وتسدينا لك ... فامض لما أمرناك على ما أمرناك به، وافق ذلك آراء أصحابك وما أشاروا به عليك أو خالفها)^(٤٠).

وقد تابع الطبري في فهمه هذا كثير من أئمة السلف والخلف، منهم الإمام البغوى، وابن الجوزى، ومحمد بن أحمد القاهري.

ومن الخلف الدكتور حسن هويدى، والمودودى، والشعراوى ومحمود بابلي وعبد الرحمن كيلانى، ومحمد يوسف موسى وغيرهم ..

وزاد الدكتور هويدى على ما ذكره الطبري فقال (إن في هذه الآية الكريمة خطاباً للنبي الكريم - صلى الله عليه وسلم - بالعفو عن الصحابة الذين أشاروا عليه - صلى الله عليه وسلم - بالخروج لملاقاة المشركين في غزوة أحد، والاستغفار لهم ... فكيف يلزم الرسول - صلى الله عليه وسلم - بآراء من يفتقرون إلى عفو واستغفاره، وهو في المحل الأعلى وهم في المحل الأدنى)^(٤١).

واستدل هذا الفريق من العلماء على مذهبهم بأن الشورى معلمة غير ملزمة بالسنة القولية أيضاً، فذكروا حديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - لأبى بكر

(٣٩) انظر تفسير الطبري ٣٤٦/٧

(٤٠) المرجع السابق والجزء والصفحة.

(٤١) الشورى في الإسلام ص ٨

وعمر (لو أنكما تتفقان على أمر ما عصيتكما في مشورة أبداً) (٤٢).

فأروا في هذا الحديث دلالة على أن الرسول يأخذ برأى الأقلية لا الأكثرية. كذلك استدلوا بالسنة الفعلية، فذكروا أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - عدل عن رأى الأغلبية للرأى الذى اطمأنت إليه نفسه في واقعة أسرى بدر، فقد أخذ برأى أبى بكر الذى مال إليه، وقبل منهم الفداء ولم يأخذ برأى عمر وسعد بن معاذ وبقية الصحابة القاضى بقتلهم.

كذلك أبرم أمراً سياسياً خطيراً وقف الصحابة معظمهم ضده هو صلح الحديبية دون أن يأخذ بمشورتهم في ذلك، وهذا دليل قاطع على عدم إلزامية الشورى في نتائجها.

وخالف أبو بكر الصديق - رضى الله عنه - رأى أكثرية الصحابة في عدم إنفاذ جيش أسامة بعد وفاة الرسول - صلى الله عليه وسلم - مباشرة - وقال - وهو يرسل جيش أسامة إلى المهمة التى حددها له الرسول - صلى الله عليه وسلم - (والله لا أحل عقدة عقدها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولو أن الطير تخطفنا، والسباع من حول المدينة) (٤٣). وفعل الصديق حجة لأن الرسول - صلى الله عليه وسلم - عدل الصحابة، وأمر باتباع سنتهم فقال (عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ..) الحديث. فلو كانت الشورى ملزمة لما أهدر الصديق مشورة صحابة رسول الله - صلى الله عليه وسلم -.

وفعل الصديق - رضى الله عنه - الأمر نفسه في حادثة قتال المرتدين ومانعى الزكاة حين صمم على مقاتلتهم رغم إجماع الصحابة على ضرورة التريث

(٤٢) ابن حجر فتح البارى ١٧/١٠٣

(٤٣) ابن كثير البداية والنهاية ٦/٣٠٤

في الأمر حتى يستبين وجه الحق فيه من عدمه.

واستدل القائلون بعدم إلزامية الشورى بمسألة قسمة أرض السواد في عهد عمر بن الخطاب - رضى الله عنه -، فقد خالف رضى الله عنه رأى الأكثرية من قادة الجيش والعامّة الذين طالّبوه بتقسيم سواد العراق غنيمة عليهم، باعتبار أن الغنائم للفاتحين، وذلك حين تم فتح العراق على أيديهم، ولكن عمر لم يفعل ولم تقسم أرض العراق عليهم.

وانتهى أصحاب هذا الرأى - وهم يسعون إلى تدعيم رأيهم بالمنطق - إلى ما يأتى:

١- فضلاً عن هذه البراهين التاريخية فإنه - من ناحية المنطق - يعد الحاكم مسئولاً مسئولية كاملة عن أعماله، فلا يجوز - والحالة هذه - إلزامه بتنفيذ رأى غيره إن لم يقتنع بصوابه، ولا يتفق مع العدالة ولا مع المنطق في شىء أن يلتزم الخليفة بالعمل برأى مخالف لرأيه، ثم يحاسب على نتائج هذا العمل.

٢- مبدأ الأكثرية مبدأ غير إسلامى، ومن ثم فهو مبدأ غير ملزم، إذ أنه لو كان إسلامياً لوضع له الرسول - صلى الله عليه وسلم - نظاماً معيناً، ولأخذ بمبدأ الأكثرية قبل غيره.

٣- الكثرة ليست مناط الصواب، أو حتى دليلاً قاطعاً أو راجحاً عليه، إذ أن صواب الرأى أو خطأه يستمدان من ذات الرأى لا من كثرة أو قلة القائلين به، فمن الممكن في نظر الإسلام أن يكون الرجل الفرد أصوب رأياً. هذه محصلة أدلة القائلين بعدم إلزامية الشورى في نتائجها.

أما الفريق الآخر من العلماء والباحثين فإنه يرى أن نتيجة الشورى ملزمة للحاكم، وأن الحكم الصادر عن مجلس الشورى أو أغلبية أعضائه ملزم للحاكم

والمحكومين، وعلى الحاكم أن يعمل بمقتضاه، وينفذ مؤداه، ولا يجوز له بحال أن يخالف جمهور أهل الشورى، وإن لا فإن الشورى نفسها يصبح لا معنى لها، وحاشا لله أن يأمر بشيء لا قيمة له، ولا أثر له في حياة المسلمين. وفسر هذا الفريق كافة النصوص التى استدل بها أصحاب الرأى الأول تفسيراً يؤيد مذهبهم، وأولوا سائر الوقائع التى استند إليها أولئك تأويلاً يجعلها دليلاً لهم لا عليهم..

وقد ذهب هذا المذهب جمهرة كبيرة من المفسرين القدامى والمعاصرين، ومن علماء السياسة الشرعية والأحكام السلطانية:

وقد بدأ أصحاب هذا المذهب أدلتهم بنفس الآية التى استدل بها أصحاب المذهب الأول، فقالوا إن قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ يعنى إذا حصل الرأى المتأكد بالشورى فأمضه، وليكن اعتمادك أولاً وأخيراً على الله الذى يجب عليك أن تطلب إعانته وتسديده وعصمته وحده، فهو وحده القادر على ذلك. واستدلوا على صحة هذا المعنى بالحديث الذى رواه ابن مردويه عن على بن أبى طالب في تفسيره العزم في هذه الآية.

قال سنن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن العزم فقال (مشاورة أهل الرأى ثم اتباعهم)^(٤٤). ثم قالوا (وإذا كانت الشورى من عزائم الأحكام فالأخذ بثمراتها من عزائم الأحكام أيضاً، لما تقرر في الشرع من أن الوسيلة تأخذ حكم غايتها، وإلا لكان التناقض بين الوسيلة والغاية، كذلك ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب).

وقال الدكتور محمد عبد المنعم الجمال إن معنى الآية (فإذا محص الرأى وظهر، فانزل على حكم الأغلبية، واعزم عليه، واعتمد على الله في التنفيذ).

(٤٤) انظر تفسير ابن كثير ١/ ٤٢١

وقد لخص الشيخ رشيد رضا رأى هؤلاء القائلين بوجوب الأخذ بنتيجة الشورى بقوله «وشاورهم في الأمر» أى دم على المشاورة وواظب عليها كما فعلت قبل الحرب في غزوة أحد، وإن أخطأوا الرأى فيها، فإن الخير كل الخير في تربيتهم على المشاورة بالعمل دون العمل برأى الرئيس وإن كان صواباً، لما في ذلك من النفع لهم في مستقبل حكومتهم إن أقاموا هذا الركن العظيم (المشاورة) فإن الجمهور أبعد عن الخطأ من الفرد في الأكثر، والخطر على الأمة في تفويض أمرها إلى الرجل الواحد أشد وأكبر^(٤٥).

ثم رد أصحاب مذهب الشورى ملزمة على أصحاب مذهب الشورى معلمة في جميع ما استدلوا به فقالوا:

إن سنة النبى - صلى الله عليه وسلم - العملية تؤكد بوضوح تام حقيقة ما نرى، فقد ضرب عليه الصلاة والسلام عملياً المثل الأعلى والأسوة الحسنة لأمتة في احترام هذا المبدأ وتطبيقه، واتباع رأى الأغلبية حتى لو تعارض مع رأيه - صلى الله عليه وسلم - في كل أمر أشاروا به عليه، إذا كان داخلاً في نطاق الشورى، أى لم يكن وحياً من السماء.

لقد حدثت وقائع كثيرة نزل فيها الرسول - صلى الله عليه وسلم - عن رأيه لرأى جمهور أصحابه، بل إننا لا نكاد نجد حادثه واحدة تدل على أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - تمسك برأيه فيها مخالفاً بذلك رأى جمهور الصحابة إلا إذا كان هذا الأمر خارجاً عن نطاق الشورى بأن كان وحياً. وكذلك كان الخلفاء الراشدون رضوان الله عليهم أجمعين يلتزمون التزاماً صارماً بما تنتهى إليه الشورى.

ونعرض فيما يلى أمثلة من الوقائع التاريخية التى التزم فيها الرسول - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه بالنتيجة التى انتهت إليها مشورة المسلمين، وسنرى أنها الوقائع نفسها التى استدل بها أصحاب رأى الآخر على صحة مذهبهم:

أولاً: أسرى بدر

ليس صحيحاً ما ذهب إليه القائلون بعدم إلزامية الشورى من أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - أهدر رأى الأغلبية وأخذ برأى أبى بكر وحده، بل الذى حدث هو عكس ذلك، فالرسول الكريم - صلى الله عليه وسلم - أخذ برأى الصحابة فقبل الفداء من أسرى بدر، ذلك أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - عندما عرض الأمر على الصحابة قال عمر وسعد بن معاذ وعبد الله بن رواحة بضرب أعناقهم، وقال أبو بكر وجماعة بقبول الفداء منهم، ثم دار نقاش بين الفريقين انتهى باقتناع الأكثرية برأى أبى بكر ولم يسع الرسول الكريم - صلى الله عليه وسلم - إلا التنفيذ، يدل على ذلك ما رواه الإمام مسلم بسنده عن عمر بن الخطاب من حديث طويل يقول فى آخره (فهوى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ما قال أبو بكر ولم يهو ما قلت، فلما كان من الغد جئت فإذا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأبو بكر قاعدين يبيكان، قلت يارسول الله أخبرنى من أى شئ تبكى أنت وصاحبك، فإن وجدت بكاء بكيت، وإن لم أجد بكاء تباكيت لبتكما، وقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أبكى للذى عرض على أصحابك من أخذهم الفداء، لقد عرض على عذابهم أدنى من هذه الشجرة)^(٤٦).

(٤٦) صحيح مسلم بشرح النووي ١٢/٨٦/٨٧، باب الإمداد بالملائكة، وذكر هذا الأمر ابن هشام والطبرى والترمذى والنساء وابن حبان فى صحيحه، والحاكم فى المستدرک بإسناد صحيح.

فقول الرسول - صلى الله عليه وسلم -: (الذى عرض على أصحابك) دليل على أن رأى لم يكن رأى أبى بكر وحده بل هو رأى الأصحاب. لذلك قال الشيخ رشيد رضا (وقد اختاره الرسول - صلى الله عليه وسلم - بعد موافقة جمهور الصحابة له ما عدا عمر، وكذا عبد الله بن رواحة وسعد بن أبى وقاص (صوابه سعد بن معاذ) في بعض الروايات، وهذا الجمهور هو الذى كان يريد من الفداء عرض الدنيا لفقره (يشير إلى قول الله تعالى: ﴿تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة﴾، وحاشا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وصديقه الأكبر من إرادة ذلك لذاته)^(٤٧).

وروى ابن المنذر ومعه الترمذى والنسائى وابن حبان والحاكم بإسناد صحيح ما نصه (أراد أصحاب محمد - صلى الله عليه وسلم - يوم بدر الفداء، ففادوهم بأربعة آلاف). ومثل هذا كثير. لعله قد اتضح الآن أن واقعة أسرى بدر دليل على أن الشورى ملزمة، وليست دليلاً على أنها معلمة ليس إلا.

ثانياً: صلح الحديبية:

وهذا الحدث التاريخى ليس فيه أى دليل على ما ذهب إليه القائلون بعدم إلزامية الشورى، والسبب أن هذا الأمر لم يكن في أية مرحلة من مراحل محلا للشورى، وإنما صدر فيه الرسول - صلى الله عليه وسلم - من أوله إلى آخره عن الوحي والدليل على ذلك ما يأتى:

أولاً: بركت ناقة الرسول - صلى الله عليه وسلم - عند الحديبية، ولم

تنهض للتوجه إلى مكة المكرمة روى الإمام البخارى بسنده فقال:

(وسار النبى - صلى الله عليه وسلم - حتى إذا كان بالثنية التى يهبط عليهم منها بركت راحلته، فقال الناس حل حل (زجر للراحلة) فألحت فقالوا خلأت القصواء (حزنت وتصبعت) فقال النبى - صلى الله عليه وسلم - ما خلأت القصواء، وما ذاك لها بخلق، ولكن، حبسها حابس الفيل). ثم قال (والذى نفسى بيده لا يسألونى خطة يعظمون فيها حرمات الله إلا أعطيتهم إياها)(٤٨).

وفي رواية ابن هشام (لا تدعونى قريش اليوم إلى خطة يسألونى فيها صلة الرحم إلا أعطيتهم إياها)(٤٩) ..

ثانياً: قوله - صلى الله عليه وسلم - لعمر حين أخذ يحاوره ليقتعه بعدم توقيع الصلح مع قريش (أنا عبد الله ورسوله، لن أخالف أمره ولم يضيئنى)(٥٠). وفي رواية البخارى (إنى رسول الله ولست أعصيه، وهو ناصرى)(٥١).

فهذه النصوص تدل صراحة على أنه - صلى الله عليه وسلم - كان ينفذ أمر الله ولهذا خرجت مسألة صلح الحديبية نهائياً عن موضوع الشورى، ومن ثم لا يصح الاستدلال بها على إلزامية الشورى أو عدم إلزاميتها.

ثالثاً: مسألة إنفاذ جيش أسامة:

وهذه أيضاً خارجة عن إطار الشورى، ولا وجه فيها للاستدلال على إلزامية الشورى أو عدمها، ذلك لأن أبا بكر رضى الله عنه إنما كان ينفذ وصية

(٤٨) انظر ارشاد السارى ٤٥٠/٤

(٤٩) سيرة النبى ص ٢٢٦

(٥٠) ابن هشام السيرة (السهيلي ٤٥٤/٦).

(٥١) إرشاد السارى ٤٥٠/٤

رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وقد كان عليه الصلاة والسلام جهز هذا الجيش وأمر بخروجه من المدينة وخرج فعلاً، ولكن قائده رأى أن يقوم على مشارف المدينة حين اشتد المرض على رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، ليروا ما يكون من أمر هذا المرض. فكل الذي فعله الصديق - رضى الله عنه - أنه أتم تنفيذ أمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، ولم يسعه - وهو خليفة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلا أن بفعل ذلك.

رابعاً: قضية قتال أهل الردة وماتعى الزكاة:

وهذه المسألة أيضاً لا تنهض دليلاً على ما ادعاه أصحاب القول بعدم إلزامية الشورى، ذلك لأن الصديق - رضى الله عنه - إنما نفذ والتزم برأى أغلبية الصحابة القاضى بمحاربة المرتدين وما نعى الزكاة، صحيح أن عمر - رضى الله عنه - وبعض الصحابة كانوا يرون عدم صواب قتالهم في أول الأمر، وكان لهم من ظاهر نصوص القرآن والسنة ما دعاهم لأن يققوا ذلك الموقف، ولكن بعد المناقشة والمشاورة ومقارعة الحجة بالحجة اقتنع الناس برأى أبى بكر - ومن تابعه، وتحولت الأكثرية إلى جانب أبى بكر فلم يعد أمر الحرب في النهاية رأى أبى بكر وحده، ولكنه رأى غالبية الصحابة، بل إن عمر الذى قاد المعارضة اقتنع برأى أبى بكر وقال في ذلك ما رواه الإمام مسلم بسنده (فقال عمر بن الخطاب - رضى الله عنه -، فوالله ما هو إلا أن رأيت الله - عز وجل - قد شرح صدر أبى بكر للقتال، فعرفت أنه الحق^(٥٢)).

وهكذا يتبين أن أبى بكر لم يخالف أهل الشورى فيما انتهوا إليه، وإنما هم

الذين وافقوه فيما بدأ به، ومن حق الحاكم أن يبدي رأيه في الأمر المعروض على مجلس الشورى، ومن حقه أن يقدم الأدلة التى تقنع أهل الشورى بوجهة نظره، وذلك ما فعله الصديق، ثم نفذ ما انتهت إليه الشورى، ولم يخالف رأى الذى أشار به المسلمون بما يقرب من الاجماع كما يقول أصحاب المذهب الآخر.

خامساً: موقف عمر من قضية تقسيم أرض العراق التى استدل بها أهل رأى الآخر على مذهبهم.

وموقف عمر هذا يشبه تماماً موقف الصديق السابق المتعلق بمقاتلة أهل الردة ومانعى الزكاة. يقول الخطيب البغدادي ما نصه (عزم عمر أن يقسم السواد، فاستشار أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فقالوا للناس خابية، ولا يبقى لمن بعدهم شئ، فتركه^(٥٣)).

فهذا النص - وغيره كثير - دليل على أن عمر لم يستبد بالرأى، وإنما جمع الصحابة من المهاجرين والانصار، واستشارهم في التقسيم، فجرت المداولة والمناقشة ومقارعة الحجة بالحجة، حتى انتهت أكثرية الصحابة إلى موقف واحد، تبناه عمر، وقام بتنفيذه.

سادساً: ومن حجج القائلين بعدم إلزامية الشورى:

أن رئيس الدولة مسئول وحده عن أعماله، فكيف يلزم برأى لم يقتنع به، والجواب أن هذا القول غير مسلم، وهذه المقدمة غير صحيحة، ومن ثم جاءت النتيجة خاطئة والصحيح الذى تؤيده السياسة الشرعية في الإسلام، والواقع السياسى

المعاصر أن (الأغلبية التي تشير بالرأى تتحمل - مع الحاكم - مسئولية، وتتقبل نتائجه أياً كانت، وهذا ما يجعل الأمة شريكة الحاكم في الصواب والخطأ والخير والشر، ويغرس فيها معاني القوة والكرامة، والإحساس بالذات، ويدربها على أن تقول لا بملء فيها، وتلتزم بها) كما يقول القرضاوى^(٥٤).

سابعاً: أما القول بأن مبدأ الأكثرية مبدأ غربي وليس إسلامياً

فهو قول مردود، تبطله النصوص، وواقع المسلمين التاريخي، فمن النصوص قوله - صلى الله عليه وسلم - فيما رواه ابن عمر رضي الله عنه قال (لا تجتمع أمة محمد على ضلالة أبداً، وعليكم السواد الأعظم، فإنه من شذ في النار^(٥٥)). وما رواه ابن عباس رضي الله عنه قال، قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (يد الله مع الجماعة).

هذه بعض النصوص، أما واقع المسلمين التاريخي فيكفي أن نشير إلى ما فعله عمر حين طعن وأحس بدنو أجله، فقد اختار عمر ستة من كبار الصحابة عرفوا في التاريخ الإسلامي بأهل الشورى واختار عبد الله بن عمر مرجحاً إذا اختلفوا إلى ثلاثة وثلاثة، وأمر بضرب أعناق الأقلية إن لم يلتزموا برأى الأكثرية، وأقره الصحابة الذين عدلهم الرسول - صلى الله عليه وسلم - على ذلك. فهل هناك دليل أقوى من هذا على بطلان الزعم بأن مبدأ الأكثرية مبدأ غربي غير إسلامي؟

(٥٤) الحل الإسلامي فريضة وضرورة ص ٢٢٩

(٥٥) ابن حزم الأحكام ص ٥٤٥

ثامناً: قال النافون لإلزامية الشورى:

إن الكثرة ليست مناط الصواب، والإسلام لا يجعل كثرة العدد ميزانا للحق والباطل، وساقوا لتأييد هذا القول عدداً من آيات القرآن الكريم لا علاقة لها من قريب ولا بعيد بموضوع الشورى في الإسلام، فبعض هذه الآيات متعلق بالكفار، وبعضها متعلق بشئون العقيدة، وبعضها متعلق بشئون الآخرة ويوم الحساب. فهذه الآيات وأمثالها لا تنصرف إلى شئون الدنيا الخاصة، وليست لها علاقة بمسألة الكثرة أو القلة في قضية الانتخابات أو شئون السياسة والحكم، بل هي محمولة على أمور الدين، وتعنى أنهم لا يفهمون أمور دينهم، أو يفهمون وينقادون وراء شهواتهم. لذا فهي خارجة عن موضوع البحث، ومن ثم لا يصح الاستدلال بها فيما نحن بصدد من الكلام عن الشورى في الإسلام. وفي هذا الأمر يقول الاستاذ عبد الرحمن عبد الخالق (ولم أر قولاً في الباطل كهذا القول، إذ هو إنزال للآيات في غير منازلها، وتطبيق لها في غير واقعها فالكثرة المذمومة هي كثرة الكفر والضلال لا مجموع الأمة وجمهور خيارها، فالأمة بمجموعها معصومة عن الخطأ كما هو مقرر في أصول الفقه، وجمهور الأمة أقرب إلى الصواب من القلة في الأمور التي لا نص فيها)^(٥٦).

ثم أن مبدأ الترجيح بالأكثرية مبدأ معروف في التفكير الإسلامى منذ قرون بعيدة، فالإمام الغزالى يقول في كتاب الرد على الباطنية (إنهم لو اختلفوا في مبدأ الأمور وجب الترجيح بالكثرة، لأن الكثرة أقوى مسلك من مسالك الترجيح)^(٥٧). ويقول الماوردى (ويكون أهل المسجد أحق بالاختيار، وإذا اختلف أهل

(٥٦) الشورى في ظل نظام الحكم الإسلامى ص ١٠٦

(٥٧) الرد على الباطنية ص ٦٩

المسجد في اختيار الإمام عمل بقول الأكثرية^(٥٨).

ويقرر علماء أصول الفقه والفقهاء في معظم المسائل التي يتناولونها بالبحث أن هذا هو رأى الجمهور، ولا معنى لهذه الكلمة غير الأغلبية، ثم يقولون بعد ذلك (وهذا هو المعتمد).

ويقول الإمام محمد عبده - يرحمه الله - ولكنه - صلى الله عليه وسلم - (على هذا كله عمل برأى الجمهور من أصحابه لاقامة قاعدة الشورى التي أمر الله بها، وهو لم يخالف بذلك قاعدة ارتكاب أخف الضررين بل جرى عليها، لأن مخالفة رأى الجمهور، ولو إلى خير الأمرين هضم لحق الجماعة، وإخلال بأمر الشورى التي هي أساس الخير كله)^(٥٩).

ثم إن حياة الرسول - صلى الله عليه وسلم - وحياة الخلفاء الراشدين مليئة بالوقائع الدالة على حسم الأمور بالأكثرية، من أمثلة ذلك خروج الرسول - صلى الله عليه وسلم - لقتال قريش في غزوة أحد نزولا على رأى الأقلية وحصر عمر الخلافة في ستة من الصحابة - بناء على تفويض من المسلمين - وأمره المؤكد بالتزام رأى الأكثرية العددية، واعتبار ابنه عبد الله بن عمر مرجحاً إذا انقسم الستة إلى ثلاثة وثلاثة، وإقرار الصحابة لذلك. كل هذا دال بصراحة ووضوح على أن رأى الأكثرية هو المعتمد. فكيف يقال مع هذا كله - وغيره كثير - إن الأخذ برأى الأغلبية نظام غريب عن الإسلام؟؟ وهل يظن مسلم لحظة واحدة أن الصحابة الذين عدلهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقرون عمر على باطل ولا يقولون له لقد ابتدعت بدعة عظيمة في الإسلام، فكيف يكون الاختيار بترجيح واحد أو بموافقة

(٥٨) الاحكام السلطانية ص ١٠٢

(٥٩) تفسير المنار ١٩/٤

الأغلبية بل الأمر لك وحدك.

ثم أن تلقى أمر الأغلبية بالقبول من لدن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى اليوم يعد اجماعاً على صحته، والإجماع - كما هو معلوم - أصل من أصول التشريع في الإسلام.

لكل ما سبق أرى أن الأرجح في موضوع أهل الشورى ملزمة في نتیجتها أو معلمة - أرى وأنا مطمئن القلب أن نتیجة الشورى ملزمة لصاحب الولاية الكبرى في دولة الإسلام ومن دونه من الحكام، وأن الأهواء السياسية، والتزلف إلى الحكام، كان - وما يزال - سبباً للقول بعدم إلزامية الشورى.

ثم نصل إلى الأمر الأخير من هذه القضايا الأربعة التي جعلناها محوراً للحديث في موضوع الشورى وهو: ما هي الأمور التي تكون محلاً للشورى؟

الجواب إن الآيتين اللتين وردت فيهما قضية الشورى أوجبتها في ﴿الأمر﴾ دون تفصيل، لذلك فسر بعض المفسرين هذا الأمر بأنه أمر الحرب، ورأى بعضهم أنه أمر الدين. وإذا تأملنا قول الله تعالى: ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾ نجد أن المصدر المضاف يعد من صيغ العموم، فيكون المعنى إذا شاورهم في جميع أمورهم. ولذلك يكون نطاق الشورى هو جميع شئون الجماعة الإسلامية في جميع نواحي حياتها، بشرط أن لا تتجاوز حدود مبادئ الإسلام العامة، وروحه التشريعية، أو ما يعرف بمقاصد الشريعة. وإذا أردنا تقريب المعنى إلى الأذهان نقول إن ﴿الأمر﴾ الذى أشار إليه القرآن الكريم في آيتى الشورى ينحصر في قسمين رئيسيين:

الأول: الأمور التوقيفية:

وهى المبادئ الكلية والمناهج العامة المتعلقة بشئون الدين من معتقدات وعبادات. وهذه كلها من مقررات الدين، وهى لذلك خارجة عن نطاق الشورى،

وليس لأفراد الأمة فيها رأى ولا مشورة إلا بقصد شرحها وتأويلها، شريطة ألا تتجاوز احتمالات النصوص القطعية الدلالة ولا تخالفها.

الثانى: الأمور التوفيقية:

وهى الأمور المتعلقة بالشئون العامة للأمة مما لا نص فيه من الله تعالى ولا رسوله، وليس فيها إجماع صحيح يحتج به، أو مما فيه نص اجتهدى غير قطعى، وفي مقدمتها شئون السياسة والحكم والحرب، والأمور المبنية على أساس المصلحة العامة. فهذه كلها تكون محلاً للشورى موضوعاً وشرحاً وتنفيذاً، في حدود مبادئ الإسلام العامة، وروحه التشريعية.

ومعنى هذا أن الشورى الواجبة مقيدة بقيدتين
* القيد الأول:

أن الأمور المنصوصة في القرآن الكريم والسنة أو الإجماع الصحيح تخرج عن نطاق الشورى إلا إذا كان موضوع الشورى فيها هو تفسير النص أو تأويله أو تنفيذه.

وهذا الاستثناء خاص بالعهد التالية لعهد النبوة، أما في عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - فالمرجع في التفسير والتأويل والتنفيذ هو الرسول نفسه - صلى الله عليه وسلم - : ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم، فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول﴾ (٦٠).

* القيد الثانى:

أنه حين تعرض قضية ما، على أهل الشورى فإنه لا يجوز أن ينتهى رأى أهل الشورى إلى ما يخالف نصاً من النصوص التشريعية الإسلامية المسلمة، وهذه إحدى مزايا الشورى الإسلامية عن الديمقراطيات الليبرالية التى لا تقيد المشرع والمفسر فيها بقيد من الخلق أو الدين.

ومن أهم قضايا الشورى الإسلامية المباحة:

أ - اختيار الخليفة أو أمير المؤمنين أو الإمام وعزله.

ب - تنظيم سياسة الأمة في الحرب، ومعاهدات السلم ونحوها.

ج - توجيه النظام الاقتصادى والمالى في الدولة.

د - رقابة الحاكم وعماله في أعمالهم.

هـ - أحكام المعاملات الحادثة، والوقائع الجديدة.

من كل ما سبق تتبين مكانة الشورى العظمى في الإسلام.

والله من وراء القصد.

